119 سلسلة محاضرات الإمارات

البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 119 -

البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 10 كانون الثاني/ يناير 2007

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-00-973-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة*

بات جلياً أنه ما من فائدة ترتجى من الجهود الدبلوماسية التي تبذل لإقناع إيران بوضع حد لأنشطة تخصيب اليورانيوم؛ فالأوربيون أنفسهم قد خلصوا مكرهين إلى أن إيران مافتئت تمارس لعبة المماطلة مع المجتمع الدولي، وهم الذين كانوا قد أظهروا قدرة فائقة على إلحاق الأمريكيين بركب تلك الجهود ابتغاء كبح جماح الطموحات الإيرانية المشبوهة لتصنيع أسلحة نووية. وتبدو طهران تواقة للمضي قدماً ببرنامجها النووي، ولكن ليس إلى ذلك الحد من التهور الذي يجعلها تكشف بشكل سافر عن طموحات كهذه، ومن ثم تجلب على نفسها تدخلاً دولياً عنيفاً. بل إنها في واقع الحال تخفي تطلعاتها هذه تحت ستار من الغموض بادعائها أن نشاطاتها النووية لا تهدف إلا لإنتاج طاقة كهربائية لأغراض مدنية خالصة. بيد أن إيران في هذه الأثناء ربما تخفي بعداً عسكرياً لتلك النشاطات.

ولا ريب في أن الإيرانيين قد استقوا الدروس من حالات النجاح والفشل التي حفلت بها "لعبة" انتشار الأسلحة النووية. ولعل طهران ظلت ترقب البراعة الفائقة التي أظهرتها كوريا الشمالية في التعامل مع هذه المسألة حين التزمت بأحكام معاهدة منع انتشار هذه الأسلحة بغية الانتفاع من الحماية الدبلوماسية التي توفرها لبيونج يانج، لتتجه حثيثاً في غضون ذلك إلى

---

* إن الأفكار الواردة في هذه المحاضرة تعبر عن المحاضر وحده، ولا تعكس آراءً أو سياسات أو مواقف لأي من جامعة الدفاع القومي أو وزارة الدفاع الأمريكية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والمحاضر مدين بالفضل لـ (Dahlia Reed) لمساعدتها في البحث.

امتلاك قدرات تسليحية نووية، وتتخلى في آخر الأمر عن عضويتها في المعاهدة.

وعلى نحو مشابه، وبرغم أن باكستان والهند ليستا طرفين في هذه المعاهدة، فقد وضعتا نفسيهما في دائرة الغموض على الصعيد الدولي حين زعمتا أن ما تقيمانه من بنى تحتية في قطاع الطاقة النووية مخصص لأغراض مدنية ليس غير، حتى جاء عام 1998 الذي أطلقت فيه كل منهما سلسلة من الأسلحة النووية. ومع أن الجميع تقريباً يقر بأن إسرائيل دولة مالكة للأسلحة النووية، فإن تل أبيب تخفي نفسها هي الأخرى تحت غطاء من غموض مماثل، وتردد في الوقت عينه موقفها القائل بأنها لن تكون أبداً أول من يستخدم سلاحاً نووياً في الشرق الأوسط.

وخلافاً للنجاحات التي تحققت في كل من كوريا الشمالية وباكستان والهند وإسرائيل، تبرز المحاولة المخفقة التي أقدم عليها العراق لبناء قدرات تمكّنه من تصنيع أسلحة نووية. فقد ارتكب صدام حسين خطأً جسيماً حين قرر غزو الكويت عام 1990 من دون الاحتماء بأسلحة من هذا النوع، فيما أفضت حرب الخليج لعام 1991 وعمليات التفتيش عن الأسلحة التي فرضتها الأمم المتحدة لاحقاً إلى تدمير القسم الأعظم من برنامج العراق السرّي الضخم الرامي لتصنيع أسلحة نووية. فلو كان صدام قد آثر الانتظار حتى امتلك ترسانة من هذه الأسلحة قبل الإقدام على غزو الكويت لكانت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول التحالف قد وجدت في استعادة الكويت عملاً أشد خطورة مما تظن، وقررت – بدلاً من ذلك – إبقاء قواتها عند خط دفاعي على حدود المملكة العربية السعودية.

ومن المحتمل أن إيران اليوم تحاول محاكاة الأمثلة الناجحة في ميدان تطوير الأسلحة النووية وتفادي المآزق التي أفرزها الإخفاق الذي آلت إليه جهود العراق. فالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ماانفك يرفض تهديدات المجتمع الدولي بإيقاع عقوبات اقتصادية على بلاده؛ بدعوى أن إيران تخضع أصلاً لبعض هذه العقوبات، وأن فرض المزيد منها لن يحدث تأثيراً كبيراً. وكان قد ذكر في مقابلة أجرتها معه صحيفة يو أس أي توداي أن «التاريخ يشهد للشعب الإيراني اتكاله على نفسه، وقد كان - ومايزال - قادراً على التقدم إلى الأمام برغم سوء نوايا أعدائه».[1] ولابد من أنه وضع في حسابه أن المجتمع الدولي لن يُنزل ببلاده على الإطلاق العقاب الاقتصادي الأقصى (حظر وصول النفط الإيراني إلى السوق العالمية) لأن شيئاً كهذا سيضر بالغرب أكثر مما يفعل بإيران عندما يتسبب بارتفاع حاد وسريع في أسعار النفط.

ولعل من بين حساباته أيضاً أن الأوربيين والأمريكيين معاً سيكونون بحاجة إلى دليل قاطع لا يرقى إليه الشك يثبت عزم إيران امتلاك أسلحة نووية؛ مسوغاً اللجوء إلى القوة لضرب البنى التحتية النووية التي تقيمها بلاده. وإلى جانب هذا وذاك، فإن هذه البنى قد جرى توزيعها جغرافياً على نحو متباعد هنا وهناك في سياق الجهود الكبيرة التي يبذلها الإيرانيون لتفادي التمثل بما قام به العراق من تجميع لمنشآته ونشاطاته ذات الصلة بالأسلحة النووية في موقع (التويثة)، والذي ثبتت هشاشته أمام الهجوم الإسرائيلي عليه عام 1981. وهكذا، فقد تناثرت المنشآت النووية الإيرانية العديدة في عموم أنحاء البلاد، ومن بينها مفاعل للمياه الثقيلة في أراك، ومفاعل في بوشهر،

ومركز لتخصيب اليورانيوم في نتنز، ومفاعل أبحاث ومحطة لمعالجة اليورانيوم في أصفهان، ومناجم لليورانيوم في سغند، ومفاعلات للأبحاث في طهران.[2]

وبصرف النظر عن هذه الأسباب التي تشيع ثقة الإيرانيين بأنفسهم، يبدو أنهم يسعون في الخفاء لصب الزيت على نار الاضطرابات والقلاقل المحتدمة في داخل العراق كي تبقى القوات الأمريكية غارقة في المستنقع العراقي؛ فلا تقوى على تحويل أنظارها شطر إيران. ويبدو أيضاً أن فيالق الحرس الثوري الإيراني مابرحت تقدم الدعم والإسناد لفصائل شيعية متمردة في جنوب العراق، جرى تنظيمها على غرار تشكيلات حزب الله اللبناني لشنّ عملياتها ضد القوات الأمريكية والحليفة، وإن كانت المعلومات التفصيلية عن هوية هذه الفصائل وأعدادها ونطاق عملها وحجم هذا الدعم الإيراني غير واضحة للعيان بعدُ.[3] أضف إلى ذلك أن طهران تحسب أن النجاح يحالف استراتيجيتها هذه، ففي تموز/ يوليو 2005 أبلغ وزير الدفاع الإيراني شمخاني صحيفة الحياة السعودية أن «الولايات المتحدة الأمريكية غارقة في المياه العراقية، وهي لذلك أعجز من أن تتحرك صوب البحر؛ وأعني به إيران».[4]

ولو أخذنا هذه الظروف مجتمعة في الحسبان لعرفنا أنها تتيح لإيران سبباً يجعلها واثقة بقدرتها على مماطلة المجتمع الدولي دبلوماسياً، لتتمكن في نهاية المطاف من اجتياز عتبة صناعة الأسلحة النووية. وحينئذٍ، ما العواقب التي ستترتب على الأمن الدولي مع بروز إيران كدولة مالكة لأسلحة كهذه، سواء أعلنت عنها عبر تجارب نووية كما فعلت كوريا الشمالية، أم أخفت "القنابل

في القبو" وفقاً للنهج الإسرائيلي؟ وما طبيعة القوة والنفوذ اللذين ستحصل عليهما إيران بامتلاكها أسلحة نووية؟ وما ردّات فعل دول الخليج وإسرائيل على أمر كهذا؟ وما الذي يتعين على واشنطن أن تفعله في الخليج غير ما تفعل الآن للتأقلم مع إيران المسلحة نووياً؟ وما وقعُ التحولات والتناغمات التي ستلجأ إليها إيران ودول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية معاً على أمن منطقة الخليج واستقرارها؟

تعاظم النفوذ الإيراني قسراً في المنطقة

ترى طهران أن الأسلحة النووية تشكل من حيث الجوهر وسيلة مهمة من وسائل التصدي للقوة الأمريكية في منطقة الخليج. وفي رأي ستيفن وورد، فإن «الكثير من القادة والكتاب العسكريين الإيرانيين يصفون الولايات المتحدة الأمريكية بالعدو الأكبر لإيران، وإن اختلفوا فإنما يختلفون في درجة الصراحة في التعبير ليس غير، فيما تُدرج إسرائيل عادة في المرتبة الثانية على قائمة الأعداء المحتملين. أما العراق، وبرغم الحرب التي شنها بالإنابة ضد طهران مستفيداً لسنوات عدة من قادة حركات المعارضة الإيرانية، فلم يكن يُذكر إلا لماماً قبل عملية "حرية العراق"، بل ويبدو أنه الآن ما عاد يوصف بالعدو، بل أمسى ساحة لمعركة من أجل النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية».[5]

وما من شك في أن إيران ترى أيضاً في خوض صراع لكسب النفوذ في العراق امتداداً لمحاولاتها الهادفة إلى فرض نفوذها في المملكة العربية السعودية وسائر بقاع الشرق الأوسط السنّي. وكان الرئيس المصري حسني

مبارك قد أعرب عن مخاوف كهذه خلال مقابلة أجرتها معه قناة **العربية** في نيسان/ إبريل 2006 حين ذكر أن «الشيعة موالون لإيران على الدوام... وأغلبهم موالٍ لها وليس للبلدان التي يقيمون فيها».[6]

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن قدرات إيران العسكرية التقليدية كانت - وماتزال- عرضة للتآكل والتدهور على امتداد العقود المنصرمة؛ الأمر الذي أضعف بشكل حاد قدرة إيران على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. فمنذ ثورة عام 1979، لم تجد إيران لنفسها أي مورد رئيسي يمدها بأسلحة تقليدية، فصار الإيرانيون يعانون الأمرّين في سعيهم لإبقاء مخزونهم من الأسلحة التي طال عليها الزمن صالحاً للاستعمال. ولقد واجهوا بشكل خاص -على سبيل المثال- أوقاتاً صعبة للحفاظ على قدرة طائراتهم على التحليق، فكان عليهم انتهاج طرق وأساليب سرّية لتهريب قطع غيار الطائرات من الولايات المتحدة الأمريكية لإدامة طائراتهم الأمريكية الصنع، بما فيها طائرات نقل من طراز سي-130، وعدد من الطائرات المقاتلة من نوع أف-14 تومكات، وأف-4 فانتوم، وأف-5، إضافة إلى مجموعة من الطائرات العمودية التي حصلت عليها إيران إبان عهد الشاه.[7]

ومع ذلك، ربما يبذل الإيرانيون الآن قصارى جهدهم لكسر طوق العزلة الدولية المفروضة عليهم بما يمكنهم من الحصول على أسلحة تقليدية متطورة. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2005، وافقت روسيا على بيع إيران صواريخ للدفاع الجوي من طراز SA-15 [المعروف بـ"القفاز" Gauntlet] في إطار صفقة بلغت قيمتها مليار دولار تقريباً اشتملت على 29 منظومة صواريخ من هذا الطراز، إضافة إلى تحديث 59 طائرة إيرانية روسية الصنع.[8]

ويتذكر الإيرانيون بمرارة إخفاقهم في الوقوف بوجه القدرات العسكرية التقليدية الأمريكية في الماضي. ففي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، اعتادت قطع من سلاح البحرية الأمريكية أن ترافق ناقلات النفط الكويتية عند إبحارها في الخليج لحمايتها من أي هجمات إيرانية بعد أن دأبت إيران وقتذاك على توجيه ضربات لخطوط الملاحة البحرية في الخليج بأسلوب حرب العصابات من كرّ وفرّ، مستفيدة في ذلك من زوارقها السريعة. ومع أن البحرية الإيرانية كانت تحرص في الوقت نفسه على تفادي مواجهة القوة البحرية الأمريكية، فإنها عمدت في نيسان/ إبريل 1988 إلى نشر حقل ألغام في مياه الخليج تسبب في إلحاق أذى كبير بالسفن الحربية الأمريكية، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن ثأرت لنفسها بإطلاق عملية Praying Mantis ضد إيران. وفي سلسلة من الاشتباكات البحرية دامت يوماً كاملاً أمكن لسلاح البحرية الأمريكية أن يدمر فرقاطتين إيرانيتين وأربع سفن أخرى أو يلحق أضراراً بالغة بها.[9]

أما إذا كان الإيرانيون سيمتلكون أسلحة نووية فقد يظنون أنهم قادرون، في أي أزمة خليجية قد تنشب مستقبلاً، على وضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام تحدٍّ أشد قوة على الصعيد العسكري، اعتقاداً منهم -سواء أصابوا في هذا أم أخطؤوا- أنهم بذلك سيرغمون واشنطن على تفادي الإقدام على أي إجراء انتقامي تستخدم فيه قواتها العسكرية التقليدية. وبعبارة موجزة؛ ربما اعتقدت طهران أن الأسلحة النووية ستسدّ النقص الناجم عن تدني مستوى قدرات قواتها التقليدية، وستتيح لها الوقوف في وجه الولايات المتحدة في أجواء من الثقة العالية بالنفس.

ومرة أخرى، فإن كانت إيران ستسلح نفسها بأسلحة نووية فقد تبلغ بها الجرأة حدّ توجيه هجمات شبه عسكرية ضد القوات الأمريكية المنتشرة في الخليج والدول الإقليمية المضيفة لها. وكانت طهران طوال العقدين المنصرمين قد أمدت حزب الله بالمال والسلاح والتدريب والإسناد الاستراتيجي والأيديولوجي لتجعل منه أداة طيعة من أدوات السياسة الخارجية الإيرانية. وثمة اعتقاد شاع على نطاق واسع أن الدعم الإيراني كان قد سهّل عملية الهجوم على ثكنات قوات المارينز الأمريكية في لبنان أوائل الثمانينيات.[10] وعلاوة على هذا، وطبقاً لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف. بي. آي) السابق، فإن مسؤولين كباراً في الحكومة الإيرانية كانوا عام 1996 قد أمروا حزب الله السعودي بتفجير مجمعات سكنية في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية، ما أودى بحياة 19 جندياً من أفراد سلاح الجو الأمريكي.[11] وهو الهجوم ذاته الذي أمكن لمسؤولين أمريكيين بارزين سابقين، وعلى نحو مقنع، إلقاء مسؤوليته على عاتق إيران.[12]

وهكذا، فإن إيران توظف حزب الله لتنفيذ أفعالها القذرة فيما تحتفظ لنفسها بـ"قدر معقول من إمكانية الإنكار" في محاولة لتقليل الفرص التي قد تتاح لواشنطن لتوجيه ضربة انتقامية. وفي حقيقة الأمر، فقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحاً باهراً، إذ لم يحدث على الإطلاق أن انتقمت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً من إيران -سواء كان رئيسها جمهورياً أو ديمقراطياً- تأسيساً على اعتقادها بأن هذه الأخيرة هي راعية العمليات التي تسببت في مقتل الجنود الأمريكيين في لبنان أو المملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن امتلاك إيران أسلحة نووية ربما سيشجعها على تقديم الدعم

لهجمات أشد تأثيراً ودماراً لإرغام القوات الأمريكية على الرحيل من منطقة الشرق الأوسط، اعتقاداً منها بأن ما بحوزتها من ترسانة نووية سيكون رادعاً يحول دون قيام الولايات المتحدة بعمل انتقامي تقليدي ضدها.

وربما وضع الإيرانيون في حسابهم أيضاً أن شركاء واشنطن على الصعيد الأمني في منطقة الخليج قد يجدون أنفسهم، تحت ضغط السلاح النووي الإيراني، مجبرين على "الاصطفاف" مع إيران بدلاً من "مجابهتها". وفي ضوء ما عليه دول الخليج العربي الآن من حال، فقد أمست ترى في تحالفاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة من وسائل مواجهة القوة الإيرانية في المنطقة. وبناء على ذلك، فإن بوسع طهران أن توظف مخزون أسلحتها النووية لإجبار هذه الدول على المستويين السياسي والدبلوماسي على تجميد علاقاتها الأمنية مع واشنطن، أو حتى قطعها، والوقوف -بدلاً من ذلك- إلى جانب السياسات الأمنية الإيرانية.[13] وقد يصبح بوسع الإيرانيين أيضاً استغلال الاضطرابات السياسية التي تنشب داخل المجتمعات الشيعية في الدول الخليجية العربية لدفع العواصم العربية إلى النأي بنفسها عن واشنطن.

دول الخليج: سباق مع إيران النووية

لو أن الدول الإقليمية آثرت "التصدي" لمحاولات الإكراه الموجهة إليها من جانب إيران، فإنها ربما ستلجأ إلى تعزيز ارتباطاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السعي لامتلاك برامج خاصة بها لتصنيع أسلحة نووية. وفي هذا الشأن، تقف المملكة العربية السعودية وبكل جلاء في صدارة المرشحين الأكثر ترجيحاً لاتخاذ خطوة كهذه. فالمملكة من

غير ريب تخشى أن يمنح السلاح النووي إيران تفوقاً لا يسعها قبوله داخل حلبة التنافس للإمساك بزمام القوة والهيمنة في منطقة الخليج، فضلاً عن أن السعوديين يعتبرون أنفسهم أوصياء على الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة وقادة العالم الإسلامي، والشق السنّي منه تحديداً.

أما في الجهة الأخرى فالإيرانيون كانوا -ومابرحوا- طوال عقود مضت يعدون دولتهم القومية لتولي أمر الوصاية على الطائفة الشيعية. وإضافة لما سبق ذكره، يخشى السعوديون أيضاً تصاعد وتيرة المتاعب التي يثيرها الإيرانيون في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط من المملكة، في وقت تكون فيه إيران -إن كانت ستمتلك أسلحة نووية- قد حصّنت نفسها ضد أي شكل من أشكال العمليات الانتقامية، ناهيك عن إحساسهم بالقلق من أن المظلة الأمنية الأمريكية قد لا تقوى على الصمود أمام أي أزمة تنشب مستقبلاً مع إيران المسلحة بترسانة نووية.

ومهما يكن من أمر، فالسعوديون في وضع أفضل يمكنهم من بناء قدرات تتيح لهم الحصول على أسلحة نووية، إذ تضم مؤسستهم العسكرية البنى الأساسية لمنظومات القذائف البالستية، والتي أنشئت يوم اشتروا سراً قذائف متوسطة المدى منها (من طراز سي أس أس-2) من الصين إبان عقد الثمانينيات. وبرغم قدم هذه القذائف، وضعف الاعتماد عليها، واقتصار تشغيلها على الوقود السائل، فإن السعوديين ربما أمكنهم عقد صفقة مربحة مع باكستان لشراء قذائف بالستية متطورة باكستانية الصنع جديرة بالاعتماد عليها وتعمل بالوقود الصلب، ولعلهم سيغدقون على الباكستانيين مكافآت سخية مقابل حصولهم على رؤوس حربية نووية وخبرات فنية باكستانية،

بقصد بناء قوة ردع نووية فوق الأراضي السعودية تشكل ثقلاً مضاداً أمام القوة النووية الإيرانية. ولا ريب في أن الباكستانيين سيرحبون بجرعات مالية تقدَّم لهم من السعودية لتشد أزرهم في سباقهم النووي مع الهند. وباختصار، فإن المؤسسات الأمنية والعسكرية السعودية والباكستانية يجمعها تاريخ طويل من التعاون الوثيق جدير بأن يجعل من بناء علاقة حميمة وثيقة العرى -فيما يتعلق بتصنيع الأسلحة النووية- أمراً يسيراً على التحقق.[14]

وهكذا، فقد أعلنت دول الخليج مؤخراً، تتقدمها المملكة العربية السعودية، عن اهتمامها بتطوير طاقاتها وقدراتها النووية. وفي أثناء قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة بالرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2006، عكف مسؤولون من البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على بحث إنشاء برنامج نووي مشترك يخصص للأغراض السلمية.[15]

والغريب فيما أعلن عنه المجلس إفصاح دوله الغنية بالنفط عن إحساسها بالقلق حيال أمن الطاقة فيها. ولعله كان استنتاجاً حكيماً أن يخلص عدد من المراقبين الأجانب إلى اعتبار هذا الإعلان بمنزلة مؤشر على أن الدول الخليجية هذه لن تقبل الوقوف على الخطوط الجانبية لميدان السباق النووي في حال امتلكت إيران أسلحة نووية. بل إن إعلان دول المجلس رغبتها هذه يأتي أيضاً في أعقاب دعوة أطلقتها مصر لإعادة الروح إلى برنامجها النووي، والتي فُسرت هي الأخرى على أنها تهديد خفي موجه إلى المجتمع الدولي. ففي أيلول/ سبتمبر 2006، كشفت مصر النقاب عن خطط تستهدف إحياء برنامجها النووي المدني من خلال بناء مصنع جديد للطاقة

النووية خلال السنوات العشر المقبلة.[16] ويبدو أن الدول الخليجية لن ترضى لنفسها أن تتخلف عن مصر أو عن إيران على المضمار النووي.

ومن غير ريب، فإن دخول إيران والمملكة العربية السعودية مستقبلاً في تنافس للحصول على أسلحة نووية سيوقع دول الخليج العربي الصغيرة في مأزق لم تشهد له مثيلاً من قبل. ومن المرجح أن المزاوجة بين الأسلحة النووية السعودية المحتملة والمظلة الأمنية الأمريكية ستشيع لدى هذه الدول الثقة التي تحتاجها على الصعيدين السياسي والدبلوماسي للوقوف إلى جانب الرياض وواشنطن في سباق القوة مع إيران، كما هو شأنها تاريخياً. غير أن توجهاً كهذا من جانب هذه الدول يمكن أن يكون خادعاً في ضوء مشاعر الاستياء من البيانات والتصريحات العامة التي يمكن أن تتسبب في استثارة غضب إيران وعدائها.

إن تحول الشرق الأوسط إلى منطقة تضم الكثير من دول قومية سلّحت نفسها تسليحاً نووياً ربما سيزيد احتمالات ظهور "قنابل سائبة" في المنطقة. ولعلنا على حق إن كنا اليوم سنقلق -ولو كان هذا غير كاف- حيال إمكانية وقوع أسلحة نووية روسية بأيد غير أمينة، كأيدي "القاعدة" مثلاً. وبرغم ذلك، فإن كل التحديات والمخاطر التي تحيط اليوم بأمن مخزونات روسيا من الأسلحة النووية قد تصبح غير ذات أهمية عند مقارنتها بما ستشهده منطقة الشرق الأوسط مستقبلاً من تحديات ومخاطر. فربما ترجع إيران يوماً إلى سابق عهدها كدولة ثورية، وعندئذ فقد تدفع الاضطرابات والقلاقل الداخلية المحتملة بفيلق الحرس الثوري الإيراني إلى محاولة الاستفادة من

هيمنته على ترسانة إيران من الأسلحة النووية كوسيلة ضغط لكسب الصراع على السلطة مع قوى المعارضة الإيرانية.

وعلى الجانب الآخر، فهناك في المملكة العربية السعودية بالفعل حالات تمرد وعصيان تغلي ببطء وتوشك على الانفجار، ولنا أن نتخيل أن تنظيم "القاعدة" قد ينجح في وقت من الأوقات في الاستحواذ على الترسانة السعودية المرتقبة من الأسلحة النووية. وربما يتعين على النظام السعودي أن يواجه مستقبلاً تمرداً أشد خطورة وتصميماً ناجماً عن انتفاضات يقودها شيعة المنطقة الشرقية بإلهام وتحفيز من شيعة إيران أو العراق. ولنا أن نضيف هنا أن صراعات داخلية على السلطة قد تصبح فيها السيطرة على الترسانة النووية السعودية عاملاً نافعاً وفاعلاً في تحديد هوية المنتصر.[17]

ظلال إسرائيل على أمن الخليج

لم تدخر إيران مناسبة عامة إلا وظفتها في صب اللعنات وكيل الشتائم على "الخطر" الإسرائيلي المتخيل الذي يهدد الشرق الأوسط، وليس المرء بحاجة إلا إلى سماع خطاب أحمدي نجاد الذي يقول فيه إن إسرائيل ينبغي أن "تمحى من الخريطة". ومهما يكن، فمن المؤكد أن النظام الإيراني، من الناحية الأيديولوجية، يسيئه إلى حد بعيد وجود إسرائيل بحد ذاته، ناهيك عن التفوق الدائم والطويل الأمد الذي تحققه في أدائها العسكري في الحروب التي خاضتها ضد العرب، أو القوى "الإسلامية" بحسب المنظور الإيراني. ولكن وفقاً للترتيب المرجح لتصورات إيران عن المخاطر التي تهددها، فإن

الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مرتبة العدو (رقم واحد)، تليها إسرائيل، فالمملكة العربية السعودية.

أما في المنظور الإسرائيلي فالوقائع تختلف اختلافاً كبيراً؛ فالحرب التي اندلعت في لبنان صيف عام 2006 أبرزت خطورة التهديد الأمني الذي يكمن في حزب الله كما تراه تل أبيب بعد أن أصبح الأداة الرئيسية التي تستخدمها إيران لكسب النفوذ في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي. والدرس المستفاد الذي «تعلمه القادة الإسرائيليون من حرب الـ 34 يوماً في لبنان هو أن إيران تعمل على بناء قوة عسكرية منظمة تتهدد إسرائيل وقادرة على التصدي لها وبسط نفوذها في المنطقة».[18] وإذا كانت الضغوط الدبلوماسية الدولية ستؤول إلى الانهيار كما يبدو، وفي حال أفلحت إيران في امتلاك أسلحة نووية، فكأن طهران قد حصلت بذلك على ترخيص لتصعيد حدة حرب العصابات التي تشن نيابة عنها عبر الحدود ضد إسرائيل دون أن تخشى رداً عسكرياً انتقامياً من جانب هذه الأخيرة، مفترضة أنها -أي إيران- قادرة على درء مثل هذا الرد بفضل ما سيتوافر لها من أسلحة نووية.

وبسبب هشاشة موقع إسرائيل الجغرافي، فإنها مسكونة بهاجس عميق من انعدام الأمن؛ فالبلد لا يزيد على رقعة ضيقة جداً من الأرض الممتدة على البحر، وفيها تتمركز المؤسسات الحكومية والغالبية العظمى من السكان في تل أبيب والقدس. وحسْب الأمريكيين أن يتذكروا المخاوف التي كانت تساورهم في حقبة الحرب الباردة حين لم تكن فترة التحذير من إطلاق صواريخ بالستية سوفيتية مزودة برؤوس نووية صوب أمريكا تزيد على ثلاثين دقيقة. ولعل استذكار هذه الحقيقة سيجعل مخاوف الأمريكيين هذه

ضئيلة الشأن مقارنة بهموم الإسرائيليين الذين ليس أمامهم سوى بضع دقائق لتحذيرهم من انطلاق صواريخ كهذه باتجاههم من الشرق الأوسط.

وتأتي على رأس قائمة الهموم الأمنية الكبيرة هذه واقعة المحرقة التي مابرحت تحوم في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية، والمجتمع الإسرائيلي قد عقد العزم على ألا يسمح أبداً لأعداء الدولة اليهودية أن يهددوا وجودها مرة أخرى، وهذه ثقافة سياسية ترجمت إلى سياسات أمنية. وفي كانون الثاني/ يناير 2006، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن «إسرائيل لن تسمح في أي وقت كان ومهما تكن الظروف لمن يضمر نوايا شريرة ضدنا أن يتحكم بأسلحة تدميرية من شأنها تعريض بقائنا للخطر». وهو بقوله هذا يؤكد ما يعرف بـ"مبدأ بيجن" الذي كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيجن أول من عبر عنه بشكل جلي. وقد شهد هذا المبدأ أول تطبيق عملي له في الضربة الاستباقية التي وجهتها إسرائيل لمفاعل تموز النووي العراقي عام 1981.

وقد تبدو هذه العملية العسكرية الاستباقية اليوم أصعب بكثير من أن يعاد شنها ضد إيران؛ فلاشك في أن الإيرانيين قد تعلموا الدرس من تجربة العراق، فحرصوا على إقامة بناهم التحتية النووية –بما في ذلك مراكز معالجة اليورانيوم وتخصيبه، ومؤسسات البحث والتطوير الخاصة به، ومفاعل بوشهر– في مواقع متباعدة جغرافياً في أرجاء بلادهم الواسعة، فيكاد يكون مستحيلاً على إسرائيل تدميرها بهجمة جوية حاسمة واحدة، ونحن هنا نتحدث عن المنشآت والمراكز المعروفة فحسب. ومن المرجح، إضافة لذلك، أن إيران حاولت تحديث –أو حتى بناء– عدد أكبر من هذه البنى التحتية

النووية، لتخصيب اليورانيوم تحديداً، من أجل مضاعفة المصاعب التي ستقف في وجه أي ضربة عسكرية، إسرائيلية كانت أو أمريكية.

وعليه، فإن إسرائيل قد تواجه مشكلات كثيرة في سعيها لتدمير الجزء الأكبر من المنشآت الإيرانية التي يشتبه في أنها قد أعدت لتصنيع أسلحة نووية؛ فسوف يتعين على طائرات سلاح الجو الإسرائيلي التحليق لمسافات طويلة من أجل مهاجمة الأهداف الإيرانية النائية جغرافياً، والاعتماد على طائراته الخمس والعشرين من طراز أف-151 التي يصل مداها إلى 4450 كيلومتراً كقوة أساسية في أي عمل هجومي كهذا. ناهيك عن أن هذه الطائرات ستجبر على التحليق عبر أجواء يمكن أن توصف بأنها معادية، كالأجواء السورية والأردنية والسعودية والتركية والعراقية والإيرانية ذاتها، وهذا يتطلب توفير خزانات وقود كبيرة وكميات احتياطية منه قد تحتاجها هذه الطائرات في حالات المناورة بقصد تفادي النيران المعادية. وهذه العوائق مجتمعة يمكن أن تتسبب في تقليص حمولة الطائرات من القنابل التي سوف يجب عليها حملها إلى داخل إيران. ومن وجهة نظر عسكرية إسرائيلية، فإن ما قد يزيد الوضع سوءاً أن الأجواء التي ستمر خلالها الطائرات الإسرائيلية - باستثناء الأجواء السورية- وصولاً إلى الأراضي الإيرانية تخضع لمراقبة دقيقة من قبل القوات الجوية والبحرية الأمريكية.

وحتى لو أمكن للإسرائيليين التغلب على هذه التحديات العملياتية الكبيرة، وتوجيه ضربتهم الجوية للبنى التحتية النووية الإيرانية، فسوف يتعين عليهم بذل المزيد من الجهد الشاق كي يتبعوها بعمليات قصف متواصلة لضرب منشآت ومراكز أوسع انتشاراً وأكبر حجماً مما كان لدى

العراق عام 1981. وبحسب تقييم العميد الإسرائيلي المتقاعد شلومو بروم، فإن سلاح الجو الإسرائيلي «قادر على توجيه بضع ضربات جراحية، ولكنه أعجز من أن يشن حملة جوية طويلة الأمد ضد مجموعة كاملة من الأهداف».[19]

وبرغم أن إسرائيل يمكنها تعزيز عملياتها القتالية الجوية باستغلال ما لديها من قوات المهام الخاصة أو الغواصات من طراز (دولفين) لإطلاق قذائف كروز على إيران من بحر العرب، فحتى مثل هذه العمليات لن تبلغ بهجوم كهذا الدرجة المطلوبة من القوة لتسوية البنى التحتية النووية الإيرانية بالأرض. وقد يفضل الإسرائيليون استكمال عملياتهم الجوية بضرب إيران بصواريخ بالستية، إلا أنهم بهذا إنما يخاطرون باستنفاد مخزونهم من معدات الإطلاق الخاصة بترسانة أسلحة الردع النووية.

وبرغم ما سبق ذكره، فإن الإسرائيليين قد يخلصون –وإن على مضض– إلى أنهم مجبرون على اللجوء إلى القوة العسكرية، وإن رمزياً فحسب، بهدف استثارة اهتمام العالم سياسياً وإحياء الضغوط التي تمارس على إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وسائر المجتمع الدولي. وإذا كانوا سيصلون إلى قناعة كهذه فلعلهم سيتبعون أسلوباً يرتكز أساساً إلى الطريقة التي وظف بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات حرب عام 1973 توظيفاً بارعاً لكسب النفوذ والتأثير السياسيين؛ فحين أمر السادات بشن الهجوم على إسرائيل، لم يكن قد فعل ذلك تحت وهم إلحاق الهزيمة بها عسكرياً، وإنما كان يطمح إلى إحداث تغيير عميق في المشهد السياسي الدولي سعياً للدخول في مفاوضات حول عقد معاهدة سلام مع إسرائيل وفق

شروط مشرفة بالنسبة لمصر. وعلى نحو مماثل، فإن إسرائيل قد تقدم فجأة على توجيه ضربة عنيفة وخاطفة لجزء من البنى النووية في إيران، ومن ثم تتراجع لاتخاذ موقف دفاعي ترقب فيه ردات الفعل الدولية وتقي نفسها من عملية انتقامية إيرانية، ولاسيما إذا كانت ستستخدم فيها صواريخ بالستية مجهزة برؤوس حربية تقليدية.

ومع أن قائلاً قد يقول إن من غير المؤكد أن النسخة الإسرائيلية لما سمي "سيناريو السادات" ستكون الإجراء الأكثر ترجيحاً، إلا أنه -أي السيناريو- يظل قائماً وسط دائرة الاحتمالات، بل ومن الحماقة أن يتجاهله عرب الخليج والمحللون الاستراتيجيون الأمريكيون؛ فلو وجهت إسرائيل ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية فعلى دول الخليج العربية أن تعد عدتها لمواجهة هجمات انتقامية إيرانية متوقعة، ولسوف تحتل الصواريخ البالستية من طراز (شهاب) رأس قائمة الأسلحة التي ستنطلق من إيران على إسرائيل، بل ربما ضد مواقع عسكرية أمريكية أيضاً في هذه الدول.

أضف إلى ذلك أن إيران ستحمل واشنطن مسؤولية الغارة العسكرية الإسرائيلية، ومن ثم ستطلق العنان لعمليات يتولى تنفيذها حزب الله نيابة عنها تستهدف مواطنين أمريكيين في الدول عينها. ولابد من التذكير هنا بالتحذير الذي أطلقه المرشد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي عام 2006 قائلاً، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، إن «الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت ستغامر بالعدوان على إيران، فإن إيران سترد الصاع صاعين على أي أذى يصيبها بإلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية أينما كانت في العالم».[20] وإضافة لذلك، فإن ثمة بعداً أمنياً إضافياً ينبغي على دول الخليج

العربية أخذه في الحسبان، وهو التظاهرات الشعبية التي ستطوف الشوارع العربية احتجاجاً على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

إعادة تقييم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

يبدو أن المحللين الاستراتيجيين وصناع السياسة الأمريكيين حقاً لم يدركوا بعد التداعيات المترتبة على تسلح إيران بأسلحة نووية، فهم أكثر انشغالاً بما يقع يومياً من أحداث في العراق وأفغانستان، وبالتهديد المتواصل الذي يشكله تنظيم "القاعدة" على المستوى الدولي، من أن يولوا اهتماماً أكبر للمسألة الإيرانية يتخطى مجرد إعلان الرئيس بوش أن امتلاك إيران أسلحة نووية أمر "غير مقبول".

وبأية حال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد وقت الأزمات على التسهيلات التي يتيحها شركاؤها الأمنيون في الخليج -وبخاصة القواعد الجوية منها- لنشر قواتها الجوية التي تتميز بقدرتها على الانتشار سريعاً، وتوفير الطمأنات الأمنية في الحال للشركاء الإقليميين، فضلاً عما تشكله من قوة رادعة لخصوم واشنطن في المنطقة.

ففي أعقاب الغزو العراقي للكويت عام 1990، استطاعت واشنطن -على سبيل المثال- أن تبعث في وقت قصير طائرات سلاحها الجوي ومعداته الأخرى إلى المملكة العربية السعودية، فأشاعت الطمأنينة لدى السعوديين، وربما حالت أيضاً دون أن يدفع صدام حسين بقواته البرية في الكويت للتقدم إلى أبعد من ذلك صوب الجنوب داخل أراضي المملكة. بل إن سلاح الجو

الأمريكي لعب -إضافة لما ذُكر- دوراً جوهرياً في توفير دفاعات جوية لحماية المملكة والقوات البرية التابعة لدول التحالف التي كان يجري حشدها هناك لشن حملة تحرير الكويت عام 1991.

ومهما يكن من أمر، فإن المنافذ والتسهيلات الجوية والبحرية والبرية، التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية لنشر قواتها العسكرية في منطقة الخليج يمكن أن تصبح جميعاً عرضة لخطر الاستعمال الفعلي للأسلحة النووية الإيرانية أو التهديد باستخدامها. فإيران قد تتوعد -مثلاً- بمهاجمة القواعد الجوية الرئيسية في دول الخليج العربية، بل وفي مصر أيضاً، للحيلولة دون إرسال الولايات المتحدة قواتها الجوية إلى المنطقة. ولأن واشنطن تتكل على التسهيلات التي تقدمها الموانى البحرية في عموم منطقة الشرق الأوسط لنشر المعدات الثقيلة الخاصة بالقوات البرية، فإن إيران ربما تهدد مستقبلاً بإطلاق صواريخ بالستية مزودة برؤوس نووية لضرب مثل هذه التسهيلات في موانى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وفي كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت، لمنع الأمريكيين من نقل تلك المعدات عبر هذه الموانى في محاولة لتعزيز دفاعات الشركاء الأمنيين الإقليميين في أي أزمة تنشب في المستقبل.

وقد يتذرع المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون بأن إيران لن تكون قادرة أبداً على التهديد باستخدام أسلحتها النووية أو استخدامها بالفعل ضد القوات الأمريكية؛ خشية أن تكيل لها الولايات المتحدة الأمريكية الصاع صاعين، وما يخلفه هذا من عواقب مدمِّرة. غير أن الإيرانيين من جانبهم ربما خلصوا إلى أن أمريكا، التي تحرص عادة على اتخاذ التدابير التي من شأنها

التقليل إلى أدنى حد ممكن من الإصابات التي تلحق بالمدنيين وقت الحرب، سيردع نفسها ذاتياً من الانتقام من إيران نووياً بسبب الإصابات التي لا حصر لها بين المدنيين الإيرانيين التي ستنجم عن أي ضربة نووية توجه لإيران. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رئيساً أمريكياً ما يمسك بمقاليد الحكم مستقبلاً ربما يتبنى موقفاً سياسياً يرى فيه أن الإدارة الحكيمة لشؤون الدولة توجب عليه نبذ اللجوء إلى الأسلحة النووية لأخذ الثأر ابتغاء ترسيخ أسس "الحظر" المفروض دولياً على استعمال هذه الأسلحة في الصراعات الدولية. وبدلاً من ذلك، ربما يأمر هذا الرئيس بتوجيه ضربة انتقامية تقليدية مدروسة بشكل محكم لمسؤولين في النظام الإيراني ممن أعطوا الأوامر بضرب القوات الأمريكية بأسلحة نووية، بدلاً من شن هجمات تقليدية واسعة النطاق، أو نووية، على عامة الناس من مدنيين إيرانيين أبرياء لا يتحملون مسؤولية الضربات النووية التي أمر بها نظامهم.

من جانب آخر، فإن هذا النظام الديني الإيراني قد يرى أيضاً أن استخدام السلاح النووي استخداماً "جريئاً وشجاعاً" يمكن أن يسهم في توطيد الركائز الثورية التي يستند إليها في الداخل، وكسب دعم وإسناد واسعين من جانب الرأي العام المسلم في عموم منطقة الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك، ربما يضع في توقعاته أن الضربات النووية ستثير فزع الشعب الأمريكي فترتفع بالتالي أصوات الغالبية الساحقة منه عالية مطالبةً رئيس البلاد بسحب القوات العسكرية فوراً من الشرق الأوسط، من أجل تقليل احتمالات تكبدهم إصابات وخسائر أشد فداحة بفعل ضربات الصواريخ النووية الإيرانية.

في وقت من الأوقات، بدا الأمريكيون مفتونين باستراتيجية "الصدمة والرعب" التي يتبناها سلاحهم الجوي، في اعتقاد خاطئ منهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إلحاق الهزائم بأعدائها وإرغامهم على الاستسلام سياسياً بزجّ قوتها الجوية دون غيرها في ساحة المعركة. وقد يستحوذ الوهم نفسه على الإيرانيين مستقبلاً فيحسبون أن بإمكانهم تطبيق نسختهم هم من تلك الاستراتيجية إن هم وجهوا أسلحتهم النووية على نحو مبكر وسريع وواسع ضد القوات الأمريكية، ليس لإيقاع الدمار بهذه القوات فحسب، بل ولإشاعة الرعب في نفوس الأمريكيين أيضاً ودفع الرأي العام إلى المطالبة بسرعة انسحاب القوات الأمريكية من ميدان الصراع.

وفي هذا الشأن، يرى العديد من المراقبين الشرق أوسطيين أن الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت لتنهي وجودها العسكري في لبنان في الثمانينيات، وفي الصومال في التسعينيات، و"تلوذ بالفرار" لولا الإصابات التي لحقت بقواتها، وها هي اليوم توشك أن تعيد الكرّة في العراق. وعلى نحو مماثل، فقد يرى أعداء واشنطن في الشرق الأوسط أيضاً أن إيقاع إصابات بين صفوف الأمريكيين باستخدام أسلحة نووية ربما يعجّل أكثر بسحب أعداد أضخم من القوات الأمريكية من المنطقة.

بيد أن واقع الحال يرجح بأن هجمات إيرانية كهذه قد تشعل في الولايات المتحدة الأمريكية فتيل دعوة جديدة لـ"سفك الدم" ضد إيران، ولكن الأمريكيين يرون أنفسهم بشكل مغاير تماماً عن الصورة التي يحملها الملالي الإيرانيون عنهم وعن قراءتهم للتحركات الاستراتيجية الأمريكية.

إن امتلاك إيران أسلحة نووية سيشكل تحدياً هائلاً أمام قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قواتها في الخارج. فعلى امتداد السنوات الخمس والعشرين الفائتة، أمكن لواشنطن، في إطار سلسلة من الحملات العسكرية المختلفة، أن تبعث بقواتها إلى الشرق الأوسط من دون التعرض في الغالب لنشاطات معادية. غير أن ظهور أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط مستقبلاً قد يحدّ من قدرة الولايات المتحدة على إرسال قواتها إلى هذه المنطقة -ومنها تحديداً الخليج العربي- على النحو الذي اعتادته فيما مضى. فما التدابير المغايرة التي سيتعين على واشنطن اتخاذها كي تكيّف نفسها للتعامل مع شرق أوسط يضم ترسانات من الأسلحة النووية على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة؟

إن مراكز القيادة العسكرية الأمريكية ومقارّها في هذه المنطقة يمكن أن تتحول إلى نقاط ضعف و"مراكز جذب" لهجمات يشنها العدو مستخدماً صواريخ بالستية محملة برؤوس حربية نووية. وفي عصر "منظومات التموضع العالمية لتحديد المواقع" Global Positioning Systems (GPSs) الجاهزة للتسليم لمن يطلبها، فإن الإحداثيات التي تقع عليها مقارّ القيادة الأمريكية المقامة في المواقع الثابتة سيمكن تحديدها بسرعة ويسر، وربما لا يتعين على الصواريخ البالستية المعادية (المزودة برؤوس حربية نووية) أن تكون بالغة الدقة كي تتمكن من إصابة مراكز القيادة العسكرية الأمريكية ومقارها التي تستهدفها. وإذا خلص الإيرانيون -على سبيل المثال لا الحصر- إلى أن المكاسب السياسية والعسكرية التي ستحققها الهجمات النووية لهم تفوق التكاليف التي يمكن أن تترتب عليها من حيث الأهمية، فلعلهم

سيدرجون الدوحة والمنامة على قائمة مراكز القيادة والسيطرة العسكرية الأمريكية التي يستهدفونها في منطقة الشرق الأوسط.

وقد يسعى المخططون الحربيون الأمريكيون لإثبات أن مقارّ القيادة الأمريكية المتقدمة "محصنة" أمام الهجمات التي قد تتعرض لها، ولكن هل تحصينها هذا يتناسب مع متطلبات الحرب الحقيقية؟ لربما أطلق الإيرانيون وابلاً من الصواريخ البالستية بغية إضعاف الدفاعات المضادة لهذه الصواريخ والمنصوبة حول تلك المقار براً وبحراً واستنزافها ومن ثم تدميرها كلية. وإن أمكن لحفنة من الأسلحة النووية اختراق حاجز تلك الدفاعات فإنها يمكن أن توقع الفوضى والاضطراب في مراكز القيادة والسيطرة العسكرية الأمريكية. وحتى في حال صمود هذه المراكز المحصنة، فلنا أن نتخيل مدينتين كالدوحة والمنامة وقد تحولتا إلى ركام محمل بالإشعاعات النووية. ولنا أن نتساءل هنا عن الوقت الذي سيتاح لمراكز القيادة المحصنة هذه لتواصل إدارة عملياتها في غياب التسهيلات اللوجستية الخارجية من غذاء وماء وكهرباء وصرف صحي؟ وكيف يمكن للقوات الأمريكية في آخر المطاف إنقاذ العاملين في هذه المراكز في خضم بيئة من الإشعاعات المهلكة؟ وإذا كانت أسئلة كهذه تتطلب الكثير من القدرات والجهود والمهارات كي تمكن الإجابة عنها، فإنها بأي حال من الأحوال تظل تلوح جلية في الأفق.

تتحدث المؤسسة العسكرية الأمريكية عن "مواطئ أقدام" فيما يتعلق بقدراتها على نشر قواتها الحربية. والمخططون الاستراتيجيون الأمريكيون المنهمكون في تدارس الحالات الطارئة التي قد تنشأ في منطقة قد تنتشر فيها

مستقبلاً أسلحة نووية كالشرق الأوسط، باتوا ملزمين بإيجاد السبل التي يمكن لهذه المؤسسة من خلالها نشر قوات أمريكية لهذه المنطقة في مواقع متباعدة جغرافياً، بقصد تفادي نقاط الاختناق التي قد تجابه تجمعات هذه القوات وعتادها، والتي يمكن أن تتحول إلى أهداف مغرية لضربات نووية معادية.

ولكي تقلل من هشاشة وضع القوات الأمريكية أمام التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها فعلياً لضرب قواعد جوية أو ضرب التسهيلات المقامة في الموانئ البحرية أو خطوط الاتصال الرئيسية، فقد يغدو لزاماً عليها امتلاك القدرة على الانتشار، ليس انطلاقاً من التجمعات الشبيهة بـ"مواطئ الأقدام"، وإنما من عدد أكبر وأبعد موقعاً من الحشود الأصغر حجماً والأكثر قدرة على الحركة والمنتشرة على رقعة جغرافية أوسع، بما يجعلها أكثر شبهاً بما يمكن وصفه بـ"مساقط المطر". وينبغي من حيث الأساس تنظيم صفوف هذه "المساقط" وربطها بشبكة من الطرق والاتصالات على النحو الذي يمكن معه إدخالها في ساحة المعركة بسرعة العاصفة الشديدة وعنف اندفاعها.

ولابد في السياق ذاته من تقليص الفترة الزمنية التي تقع بين إقحام هذه القوات وبدء عملياتها العسكرية ضد العدو إلى أبعد حد، أو التعامل معه - وهذا أفضل- وفق ما صار يعرف بنظرية "البداية المتدحرجة" rolling start (حيث تبدأ العمليات الحربية في الوقت الذي يتواصل فيه جلب المزيد من القوات الجاهزة للقتال، وهي إما أن يدفع بها إلى المقدمة وإما أن يحتفظ بها في المؤخرة بناء على تطور المعركة) من أجل تقليل الوقت الذي يحتاجه العدو

للشروع في الرد إلى أدنى حد ممكن وتعطيل عمليات مراكز القيادة والسيطرة التابعة له.

وفي شرق أوسط مسلح بأسلحة نووية، لن يتاح للقوات الأمريكية من الوقت أشهر لترتيب صفوفها فوق رمال الصحراء وحشدها على خطوط الانطلاق لتندفع من ثم لمواجهة العدو، كما حدث في حرب الخليج (1990-1991). بل إن تطبيق هذه النظرية على الحملتين الجوية والأرضية ضد العراق عام 2003 كان قد اعتبر أكثر تطاولاً وتراخياً من أن يجعل منها أنموذجاً يحتذى في أي حملة تشن مستقبلاً على دولة شرق أوسطية امتلكت أسلحة نووية، ولاسيما في ضوء تمركز القوات المخصصة لهاتين الحملتين في الكويت بشكل مكثف جداً.

ولعل محللي العدو الاستراتيجيين في المنطقة قد تعلموا الدروس من إخفاق صدام حسين في عرقلة عمليات قوات التحالف في المملكة العربية السعودية (1990-1991) أو في الكويت عام 2003، وصاروا يرون أن على قواتهم حال قدوم الأمريكيين أن «تضربهم بقوة، وبسرعة، وتقتل مبكراً أعداداً كبيرة منهم، وبذلك تجعل الرأي العام الأمريكي يطالب بسحبهم إلى الوطن».

وحتى مواقع الدفاعات البرية والبحرية المضادة للصواريخ البالستية المحصنة تحصيناً شديداً لا تخلو من النقائص والعيوب، ولذلك بات يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية توجيه المزيد من الاهتمام نحو استنباط

طرائق ووسائل حربية جديدة للاحتماء من هذه الصواريخ ومن ترسانات الأسلحة النووية على الأرض.

وفي هذا الشأن، لابد لسلاح الجو الأمريكي من العمل على إدخال تحسينات جوهرية على طائراته ذات الأجنحة الثابتة وطائرات الاستطلاع من غير طيار بقصد اقتفاء أثر هذه الصواريخ ومنظومات إطلاقها، فضلاً عن مستودعات الأسلحة النووية. ولعل عجز سلاح الجو عن تدمير ما بحوزة صدام حسين من صواريخ بالستية على الأرض إبان حرب الخليج (1990-1991) يثبت أن أمام الولايات المتحدة الأمريكية شوطاً طويلاً لابد لها من قطعه في هذا الشأن. أضف إلى ذلك أن إخفاق القوت الأمريكية في التكهن بأسلوب توظيف الصواريخ البالستية في القتال في منطقة الشرق الأوسط ينبىء بتدني التحسينات التي أدخلت على القدرات الأمريكية في مجال تعقب هذه الصواريخ واستهدافها.

التداعيات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة

في ضوء ما تقدم من بحث، فإن السؤال الذي يثار هنا يدور حول التداعيات الأمنية التي ستترتب على دولة الإمارات العربية المتحدة في حال امتلاك إيران أسلحة نووية، أو -في نفس الوقت- أعادت واشنطن تقييم أوضاعها وحضورها الأمني في منطقة الخليج.

هنا يمكن القول، إجمالاً، إن على دول هذه المنطقة مضاعفة ما تكرسه للمنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية من اهتمام وموارد، وتعزيز

تحصيناتها في ضوء المخاطر والأضرار البالغة التي قد تنجم حتى عن اختراق صاروخ إيراني واحد منها مزود برأس نووي لهذه المنظومات في أي صراع قد ينشب في المستقبل. ومن المهم هنا التذكير بأن تقوية تحصينات هذه المنظومات ربما تطلبت نفقات باهظة، وقد تتسبب في خفض حجم النفقات الحربية الواجب توظيفها في الحقول الجوية والبرية والبحرية التقليدية.[21]

وفي واقع الحال، فإن الطلب على الدفاعات المضادة للصواريخ البالستية في منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت دولها صدامات مباشرة بهذه الصواريخ سواء خلال الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988) أو حرب الخليج (1990-1991)، كان على الدوام ومايزال أعلى بكثير مما هو عليه في أمريكا وأوربا اللتين مازال الكثير من المحللين فيهما متشبثين بالمنطق الذي شاع في حقبة الحرب الباردة ويرى أن هذه الدفاعات صارت سبباً لـ"زعزعة الاستقرار"، لأنها تقوّض الأساس الذي يرتكز عليه ما بات يوصف بنظرية "التدمير المتبادل المؤكد" Mutually Assured Destruction، والتي يدعو أصحابها إلى ضرورة الإبقاء على هشاشة دفاعات الدول أمام الهجمات التي تشن عليها بالصواريخ البالستية بقصد منعها من إطلاق صواريخها هي. بل ذهبوا بهذا المنطق خطوة أبعد من ذلك؛ فزعموا أن هذه الدولة أو تلك إذا امتلكت دفاعات مؤثرة وقوية فستجد فيها ما يحفزها لتكون البادئة بتوجيه الضربات الأولى بهذه الصواريخ لعدوها، ولتتراجع من ثم للاحتماء بهذه الدفاعات من أي ضربات انتقامية مضادة. ومع ذلك، فليس هناك الكثير من الدلائل ما ينبئ بأن الرؤية الغربية للاستراتيجيات النووية تلقى صدى لها في أوساط المسؤولين الحكوميين والمخططين العسكريين الشرق أوسطيين، وبخاصة ملالي إيران وقادة الحرس الثوري فيها الذين ربما دانت لهم السيطرة

على أسلحتها النووية. ومن ثم، فهم قد يسعون للحصول على منظومات دفاعية قوية وفاعلة مضادة للصواريخ البالستية.

ومنظومات كهذه، بما فيها قذائف باتريوت مثلاً التي توصف في الولايات المتحدة الأمريكية بـ"التكتيكية"، يمكن أن توفر لدول الخليج العربية دفاعات استراتيجية في ضوء ما لديها من بنى تحتية لا تتعدى ما تمتلكه دويلات المدن. ولسوف يتعين نشر هذه الصواريخ الأرضية الأمريكية المنشأ بكثافة أكبر مما هي عليه الآن نظراً للمخاطر الكبيرة التي قد تنجم عن اختراق حتى صاروخ واحد مزود برأس نووي لهذه الدفاعات. كما أن القذائف المحمولة بحراً المضادة للصواريخ البالستية ينبغي أن تنشر هي الأخرى على نطاق أوسع وأشمل في منطقة الشرق الأوسط، وهي قذائف تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قابلية أكبر على الحركة والصمود أمام ضربات الصواريخ البالستية المعادية مقارنةً بالدفاعات المنصوبة على الأرض. أما السفن الحربية المجهزة بالدفاعات المضادة لهذه الصواريخ فقد يغدو لزاماً تجهيزها بما تحتاجه من معدات ووقود، وإبقاؤها خارج مياه الخليج العربي لأن التسهيلات التي تستخدمها القوات الأمريكية في موانئ الخليج يمكن أن تصبح عرضة للإصابة بهجمات الصواريخ البالستية.

وفيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة، من المحبذ بناء خطوط محصنة ومتطابقة من المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية، فهي قد تضطر لحماية قواعدها الجوية الرئيسية التي ربما تبدو في نظر إيران أهدافاً مغرية لضربات صواريخها البالستية. وقد لا يتردد الإيرانيون في تعطيل هذه القواعد بقصد حرمان واشنطن من إمكانية الانتفاع بها وشلّ حركة سلاح الجو الإماراتي الذي يعد قوة تزداد اقتداراً على صعيد المنطقة، وبخاصة بعد

إدخال طائرات أف-16 إلى الخدمة فيه. وفي هذه الدولة بضعة مطارات يمكن أن تساند العمليات الجوية من أبوظبي ودبي والشارقة.[22] ومن المرجح أن بطاريات باتريوت -التي تتولى القوات الأمريكية نشرها وتشغيلها على المدى القريب، وقد تأخذ القوات الإماراتية هذه المهمة على عاتقها لاحقاً- ستصبح الوسيلة الفضلى التي تحمي بها دولة الإمارات العربية المتحدة قواعدها الجوية في المستقبل المنظور، وحتى تتوافر لها منظومات دفاعية أقدر على التصدي للصواريخ البالستية.

ومع تعاظم قدرات سلاح الجو الإماراتي سوف تتاح لدولة الإمارات العربية المتحدة إمكانات أوسع لنشر قواتها التي ستثبت نفعها في أي صراع محتمل ينشب مستقبلاً مع إيران. وكما قلنا، فإن سلاحها الجوي بات يزداد قوة مع امتلاكه لطائرات قتالية من طرازَي E-16F وF-16F.[23] فهذه الطائرات مصممة لتوجيه ضربات من الجو على أهداف أرضية قريبة المدى، وهي مجهزة بصواريخ مافريك المتوسطة المدى التي يتم توجيهها بالأشعة تحت الحمراء، وصواريخ هاربون المضادة للسفن، وخزانات وقود مناسبة للطلعات البعيدة المدى.[24] ومع أن سلاح الجو الإماراتي قادر، في إطار أي حرب قد تندلع مع إيران، على تركيز هجماته على بضعة أهداف نووية إيرانية، فإنه لن يستطيع تدمير البنى التحتية النووية الإيرانية قاطبة بضربة ساحقة واحدة شأنه في ذلك شأن سلاح الجو الإسرائيلي.

ولابد من التأكيد هنا على أن دولة الإمارات العربية المتحدة ينبغي أن تعد عدتها لشن عمليات قتالية جوية في أي صراع قد يندلع في المستقبل، بهدف تدمير مواقع الصواريخ البالستية الإيرانية على الأرض من أجل

تقليل خطر الهجمات الإيرانية الموجهة ضدها. بيد أن مهمة كهذه تتخطى في متطلباتها حتى القدرات التي توافرت للولايات المتحدة الأمريكية إبان حرب الخليج (1990-1991).

وبرغم ما قيل خلال الحرب عن تدمير منصات إطلاق صواريخ سكود العراقية المتحركة، فإن التحقيقات والتحليلات التي ظهرت بعد الحرب أكدت «غياب أي دليل قاطع يثبت أن منصات سكود المتنقلة - خلافاً لأهداف زائفة محكمة الصنع كالشاحنات أو غيرها شبيهة بصواريخ سكود- قد أمكن تدميرها بالطائرات الثابتة الجناح».[25] وفي الجهة الأخرى، فإن صواريخ شهاب الإيرانية -بحسب عوزي روبن Uzi Rubin- قد صممت بالشكل الذي يمكن معه نقلها على منصات أرضية متنقلة وإطلاقها منها.[26] ومن المرجح كثيراً أن الإيرانيين سيلجؤون في أي حرب قادمة إلى إطلاق هجمات بهذه الصواريخ من خلال تطبيق أسلوب "أطلق وانطلق" ليعززوا قدرتهم على الصمود في أثناء القتال.

آثار الأسلحة النووية على استقرار منطقة الخليج

إذا استبعدنا مظاهر التغيير التي قد تطرأ على الأوضاع الأمنية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسائر دول الخليج العربية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فما الآثار المحتملة التي توقعها الأسلحة النووية على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج على امتداد العقود القليلة المقبلة؟

ربما جاز للمرء هنا أن يستشهد بالمبدأ القائل إن التكافؤ القائم بين ما هو في حوزة كل من إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل ومصر من أسلحة نووية سيحول دون اندلاع الحرب، مثلما كانت عليه الحال إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولكن الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، لسوء الطالع، ليس فيها ما يشبه الحرب الباردة تماماً.

وهناك بين خبراء الأمن الدوليين من يسعى لإثبات أن انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في إشاعة الاستقرار في المنطقة. وفي تقدير هؤلاء أن انتشارها إذا كان سيتم ببطء مع توافر الوقت الكافي لدول المنطقة للاعتياد عليها، وإذا ما أمكن تحصين الترسانات النووية من أي ضربات استباقية، فيمكن تعزيز الاستقرار في العلاقات الدولية، بل إنهم -إضافة إلى ذلك- يؤكدون أن عامل الرادع النووي بات سهلاً على الفهم وعلى التطبيق العملي، وأن قادة الدول سيدركون أن الثمن الباهظ المترتب على الذهاب إلى الحرب بأسلحة نووية سيشكل عائقاً أساسياً يمكن أن يخفض ميزان حرارة خطر نشوب الحرب إلى درجة الصفر تقريباً. ويورد هؤلاء الخبراء -دليلاً على إسناد حجتهم- حقيقة مفادها أن لا حرب اندلعت حتى الآن بين دولتين تمتلكان أسلحة كهذه.[27]

وبرغم ما تحظى به هذه النظرية من قبول من الناحية النظرية، فإن النظرية قلما طابقت الواقع، إن هي طابقته أصلاً، والدول الشرق أوسطية التي ستتسلح بأسلحة نووية يمكن أن يدخل أي منها الحرب ضد الأخرى مستقبلاً في ظل الظروف المختلفة. فقد تعمد إيران النووية، على سبيل المثال،

إلى إطلاق عمليات عسكرية تقليدية ضد جاراتها ظناً منها أن قوة الردع النووية التي توافرت لها يمكن أن تمنع أمريكا أو أي دولة خليجية عربية من الرد عليها بعملية انتقامية. ومن جانب المملكة العربية السعودية، وخوفاً من تدني مستوى قواتها التقليدية، فقد تلجأ إلى استخدام أسلحتها النووية استخداماً تكتيكياً لإغلاق الطريق على أي هجمات إيرانية تقليدية في الخليج، كما كان يعتزم حلف الناتو أن يفعل بحق قوات حلف وارسو في أوربا في حقبة الحرب الباردة.

ونعلم كلنا أن ترسانة مصر عام 1973 كانت خلواً من الأسلحة النووية، ولكن هذا لم يردعها عن مهاجمة القوات الإسرائيلية في سيناء. ولنا أن نتوقع أن قيادة مصرية تمسك بزمام السلطة مستقبلاً قد تقدم، جنباً إلى جنب مع دول عربية أخرى، على "قرع طبول الحرب" بقواتها التقليدية بوجه إسرائيل، وربما تصاعدت الصدامات التقليدية لتشعل فجأة أوار حرب شاملة.

ولنا أن نضيف هنا أن دولاً نووية تقع ضمن التخوم الجغرافية الضيقة لمنطقة الشرق الأوسط ستبدو أشبه بمن يضع إصبعه على "زناد شديد الحساسية" ومعرّض لضغوط قوية تدعوه إلى "استخدام أو فقدان" أسلحته النووية، وربما دفعته، حال الأزمة، إلى إطلاق صواريخه البالستية المزودة برؤوس نووية. ولنأخذ مرة أخرى إيران مثلاً، فهي قد تستهدف إسرائيل في ذروة أزمة ما بوابل ضخم من صواريخ مثل هذه بقصد تدمير دفاعاتها المضادة للصواريخ البالستية، والقضاء على قيادتيها المدنية والعسكرية، وتقليص الفرص المتاحة لها للرد بعمل انتقامي على إيران.

ولغرض المقارنة، نذكر هنا أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كان أمامه من الوقت ثلاثون دقيقة "لالتقاط الأنفاس"، وهي التي تفصل بين انطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصدمة التي تحدثها، وهي دقائق ثمينة يمكن خلالها التحقق من صدق التحذير الذي يتلقاه كل منهما من عدمه. أما في الشرق الأوسط فلا تتجاوز فترة الإنذار بضع دقائق، وبهذا فإن حكومات هذه المنطقة ستشعر بأنها أكثر هشاشة مقارنة بما كانت تشعر به الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة.

وعلى سبيل المقارنة أيضاً، فالكثير من الدول القومية الشرق أوسطية أقرب إلى دويلات المدن مما هي حال الدول الصناعية، وليس أمامها سوى القليل من الجغرافيا والوقت لإخفاء قياداتها من ضربات العدو. وفي منطقة متفجرة أمست مرتعاً للأزمات كالشرق الأوسط، فإن قادة دولها يمكن أن يقعوا تحت وطأة ضغوط نفسية وعاطفية هائلة ليكونوا أول من يطلق قنابلهم النووية باتجاه عاصمة العدو بغية تصفية قيادته جسدياً، ولتضييع أي فرص يمكن له من خلالها توجيه ضربات نووية انتقامية. ويظل الاحتمال قائماً أن يشيع مبدأ "الاستخدام أو الفقدان" هذا في منطقة الشرق الأوسط فيدفع بالملايين من المدنيين الأبرياء إلى شفا هاوية الهلاك. وهذا المشهد القاتم المنذر بالشؤم يؤكد أهمية بذل كل جهد ممكن للقضاء على فرص امتلاك إيران أسلحة نووية.

الهوامش

1. انظر:

Barbara Slavin, "Iran Can Progress Despite Enemies, President Says," *USA Today*, February 13, 2006.

2. للاطلاع على دراسة حول المنشآت النووية الإيرانية، انظر:

"The Uncertain Character of Iran's Nuclear Facilities" in Anthony H. Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, *Iran's Weapons of Mass Destruction: The Real and Potential Threat* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2006), 171–209.

3. انظر:

Michael Ware, "Inside Iran's Secret War for Iraq," *Time*, August 22, 2005.

4. انظر:

Quoted in "Iranian Defense Minister Predicts: US Won't Attack Nuclear Sites," *Jerusalem Post*, July 31, 2005.

5. انظر:

Steven R. Ward, "The Continuing Evolution of Iran's Military Doctrine," *Middle East Journal*, vol. 59, no. 4 (Autumn 2005), 566.

6. انظر:

Quoted in Barry Rubin, "Iran: The Rise of a Regional Power," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 10, no. 3 (September 2006), 6.

7. انظر:

John Pomfret, "Iran has Raised Efforts to Obtain U.S. Arms Illegally, Officials Say," *Washington Post*, April 17, 2006, A14.

8. انظر:

Andrew E. Kramer, "Russia to Sell Antiaircraft Missiles to Iran in Billion-Dollar Deal," *New York Times*, December 3, 2005.

9. انظر:

John A. Tempone, Jr., "How Iran Attacks," *Marine Corps Gazette* vol. 91, no. 1 (January 2007), 59.

10. على سبيل المثال، انظر:

Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York, NY: Free Press, 2004), 40.

11. انظر:

Louis J. Freeh, "Khobar Towers," *Wall Street Journal*, June 23, 2006.

12. انظر:

Clarke, *Against All Enemies*, op. cit., 112–118 and Daniel Benjamin and Steven Simon, *The Age of Sacred Terror: Radical Islam's War Against America* (New York, NY: Random House, 2003), 224–225.

13. يشعر المؤلف بالامتنان لستيفن والت لإيراده مفهومَي "ركوب الموجة" band wagoning و"المواجهة" balancing في كتابه أصول التحالفات Origins of Alliances (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1987).

14. انظر:

Richard L. Russell, "A Saudi Nuclear Option?" *Survival*, vol. 43, no. 2 (January 2001).

15. انظر:

"Gulf States Announce Nuclear Plan," *BBC News*, December 10, 2006 (news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6167041.stm).

16. انظر:

"Egypt Unveils Nuclear Power Plan," *BBC News*, September 25, 2006 (news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5376860.stm).

17. يعرب المؤلف عن امتنانه لسايمون هندرسون، الخبير بالشؤون السعودية، لتقدمه بهذا السيناريو. انظر ورقته البحثية: الركيزة الجديدة: دول الخليج العربي المحافظة والاستراتيجية الأمريكية

The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy", Policy Paper no. 58 (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 2003), 38.

18. انظر:

Karby Leggett and Marcus W. Brauchli, "Israelis Reach Out to Arab Nations that Share Fear of Ascendant Iran," *Wall Street Journal*, October 3, 2006.

19. انظر:
Shlomo Brom, "Is the Begin Doctrine Still a Viable Option for Israel?" in Henry Sokolski and Patrick Clawson (eds.), *Getting Ready for a Nuclear-Ready Iran* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, Army War College, 2005), 142–143.

20. انظر:
Quoted in Molly Moore and Thomas Ricks, "Iranian Leader Warns U.S. of Reprisal," *Washington Post*, April 27, 2006, A1.

21. للاطلاع على بحث وافٍ عن دفاعات الصواريخ البالستية، انظر: ريتشارد رسل "سيوف ودروع: الصواريخ البالستية ودفاعاتها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا"، مجلة أوربس *Orbis*، المجلد 46، العدد 3 (صيف 2002).

22. انظر:
Anthony H. Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, "The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric Warfare: United Arab Emirates," Working Paper, June 28, 2006, 13. Available at the Center for Strategic and International Studies website (www.csis. org/media/csis/pubs/060728_gulf_uae.pdf).

23. انظر:
The Military Balance 2006 (London: International Institute for Strategic Studies, 2006), 212.

24. انظر:
Anthony H. Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, "The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric Warfare: United Arab Emirates," op. cit.

25. انظر:
Thomas A. Keaney and Eliot Cohen, *Revolution in Warfare? Air Power in the Persian Gulf* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1995), 78.

26. انظر:
Uzi Rubin, "The Global Reach of Iran's Ballistic Missiles," Memorandum 86 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Tel Aviv University, November 2006), 21.

27. كينيث والتز هو مؤسس هذا المذهب الفكري. انظر مقالته: "أساطير نووية وحقائق سياسية"، أميركان بوليتكال ساينس ريفيو *American Political Science Review*، المجلد 84، العدد 3 (أيلول/ سبتمبر 1990). ومن أنصاره الآخرين جون ميرشايمر الذي يرى أن أوكرانيا ما كان ينبغي لها التخلي عن ترسانة أسلحتها النووية، لأنها – أي الترسانة – كانت ستشكل في تقديره عاملاً من عوامل استقرار الأمن الأوربي. انظر دراسته المنشورة في مجلة **شؤون خارجية** المجلد 72، العدد 3، (صيف 1993) تحت عنوان: "منطق الردع النووي الأوكراني" The Case for a Ukrainian Deterrent. وللاطلاع على تحليل أدق لتأثيرات عوامل الاستقرار الكامنة في ميدان انتشار الأسلحة النووية، انظر كتاب المؤلف **انتشار الأسلحة والحرب في الشرق الأوسط الكبير: صراع استراتيجي** (لندن؛ نيويورك: روتليدج، 2006)، 136–150.

"Egypt Unveils Nuclear Power Plan." BBC News, September 25, 2006 (news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5376860.stm).

"Gulf States Announce Nuclear Plan." BBC News, December 10, 2006 (news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6167041.stm).

"Iranian Defense Minister Predicts: US Won't Attack Nuclear Sites." *Jerusalem Post*, July 31, 2005.

Benjamin, Daniel and Steven Simon. *The Age of Sacred Terror: Radical Islam's War against America* (New York, NY: Random House, 2003).

Clarke, Richard A. *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York, NY: Free Press, 2004).

Cordesman, Anthony H. and Khalid R. Al-Rodhan. *Iran's Weapons of Mass Destruction: The Real and Potential Threat* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2006).

Cordesman, Anthony H. and Khalid R. Al-Rodhan. "The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric Warfare: United Arab Emirates." CSIS Working Paper, June 28, 2006.

Freeh, Louis J. "Khobar Towers." *Wall Street Journal*, June 23, 2006.

International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 2006* (London: IISS, 2006)

Keaney, Thomas A. and Eliot Cohen. *Revolution in Warfare? Air Power in the Persian Gulf* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1995).

Kramer, Andrew E. "Russia to Sell Antiaircraft Missiles to Iran in Billion-Dollar Deal." *New York Times*, December 3, 2005.

Leggett, Karby and Marcus W. Brauchli, "Israelis Reach Out to Arab Nations that Share Fear of Ascendant Iran." *The Wall Street Journal*, October 3, 2006.

Moore, Molly and Thomas Ricks. "Iranian Leader Warns U.S. of Reprisal." *Washington Post*, April 27, 2006

Pomfret, John. "Iran Has Raised Efforts to Obtain U.S. Arms Illegally, Officials Say." *Washington Post*, April 17, 2006.

Rubin, Barry. "Iran: The Rise of a Regional Power." *Middle East Review of International Affairs (MERIA)* vol. 10, no. 3 (September 2006).

Rubin, Uzi. *The Global Reach of Iran's Ballistic Missiles*. Memorandum 86 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, Tel Aviv University, November 2006).

Slavin, Barbara. "Iran Can Progress Despite Enemies, President Says." *USA Today*, February 13, 2006.

Sokolski, Henry and Patrick Clawson (eds). *Getting Ready for a Nuclear-Ready Iran* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, Army War College, 2005).

Tempone, John A. Jr. "How Iran Attacks." *Marine Corps Gazette* (January 2007).

Walt, Stephen M. *Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

Ward, Steven R. "The Continuing Evolution of Iran's Military Doctrine." *Middle East Journal* vol. 59, no. 4 (Autumn 2005).

Ware, Michael. "Inside Iran's Secret War for Iraq." *Time*, August 22, 2005.

نبذة عن المحاضر

يشغل الدكتور ريتشارد رسل منصب أستاذ شؤون الأمن القومي في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة الدفاع القومي في واشنطن، وهو إلى جانب ذلك أستاذ مشارك مؤقت في برنامج الدراسات الأمنية، وباحث مشارك في معهد الدراسات الدبلوماسية، وكلاهما تابع لجامعة جورج تاون.

عمل الدكتور رسل على مدى سبعة عشر عاماً محللاً سياسياً عسكرياً في وكالة المخابرات المركزية (سي. آي. أيه) حيث قام بتحليل قضايا أمنية عدة ذات صلة بالشرق الأوسط وأوربا. وقد فاز بالعديد من الجوائز التي تمنحها الوكالة للأداء المتميز، اثنتان منها عن عمله أثناء حربَي الخليج (1990–1991) وكوسوفا (1990).

ومن مؤلفاته: كتابه *Sharpening Strategic Intelligence: Why the CIA Gets it Wrong and What Needs to be Done to Get it Right* (مطبعة جامعة كمبردج، 2007)؛ وكتابه **انتشار الأسلحة والحرب في الشرق الأوسط الكبير: صراع استراتيجي** (روتليدج، 2005).

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية-العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية-الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحـروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير
د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي
د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر
د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات
إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي
ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية-العربية
جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة: آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟
د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية
د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق
كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا
كريس سميث

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية: نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية
وتطبيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينــة: ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الـوطني ـ فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الانترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

